

Distr.: General
22 March 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البنود ٤٠ و ٥٦ و ٩٤ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١، موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

يسعدني أن أرفق طيه البيان الختامي للدورة الثامنة والسبعين للمجلس الوزاري
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبيانا أصدره المجلس فيما يتعلق بالحكم الصادر عن
محكمة العدل الدولية بشأن الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر (انظر المرفقين الأول
والثاني).

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بإصدار هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البنود ٤٠ و ٥٦ و ٩٤، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جاسم م. بوعلي
السفير
الممثل الدائم

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

البيان الصحفي للدورة الثامنة والسبعين للمجلس الوزاري

٢٢ ذو الحجة ١٤٢١ هـ الموافق ١٧ آذار/مارس ٢٠٠١ م

الرياض

عقد المجلس الوزاري دورته الثامنة والسبعين يوم السبت ٢٢ ذو الحجة ١٤٢١ هـ الموافق ١٧ آذار/مارس ٢٠٠١ م في مقر الأمانة العامة في مدينة الرياض، برئاسة سعادة عبد العزيز محمد الفاضل، وزير التربية والتعليم في دولة البحرين، وبحضور أصحاب السمو والمعالي:

معالي راشد بن عبدالله النعيمي
وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل
معالي يوسف بن علوي بن عبدالله
وزير خارجية المملكة العربية السعودية
الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان

معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
وزير خارجية دولة قطر
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة الكويت

وشارك في الاجتماع معالي الشيخ جميل إبراهيم الحجيلان، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

رحب المجلس الوزاري بالنتائج التاريخية للاستفتاء على ميثاق العمل الوطني بدولة البحرين التي عبّرت عن التلاحم الوطني والتأييد الشعبي والموافقة الجماعية لكافة الخطوات المباركة والتوجهات الحيرة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين، دعماً لمسيرة التحديث والتطور وبناء المستقبل الزاهر لدولة البحرين والرفع من شأن مواطنيها.

وأعرب المجلس عن تأييده للإجراءات الحازمة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية في إنهاء حادث الاختطاف الذي تعرضت له الطائرة الروسية مؤخرا والذي تحقق من خلالها إنقاذ حياة الركاب الأبرياء.

وأكد المجلس على دعمه لهذا النهج الحازم في مواجهة الأعمال الإرهابية الذي ينسجم مع مواقف دول المجلس في رفضها وتنديدها للأعمال الإرهابية بكافة أشكالها وصورها.

ثم استعرض المجلس الوزاري نتائج اجتماعات عدد من اللجان الوزارية والفنية الهادفة إلى تعزيز مسيرة التعاون المشترك، وأبرز تطورات الأحداث والقضايا السياسية على المستويات الإقليمية والعربية والدولية.

التعاون المشترك

الشؤون الاقتصادية

تابع المجلس الوزاري مسيرة العمل الاقتصادي المشترك من خلال محاضر اجتماعات اللجان الوزارية العاملة في إطار المجلس واستعرض ما توصلت إليه هذه اللجان من قرارات وتوصيات وما رفع إليه من تقارير بهذا الشأن.

استعرض المجلس ما جاء في محضر الاجتماع التاسع عشر للجنة التعاون الصناعي الذي تضمن الموافقة على النظام النموذجي الاسترشادي المعدل لتنظيم الصناعي بدول المجلس، ومحضر الاجتماع العاشر للجنة التعاون العلمي والتقني. كما أطلع المجلس على محضر الاجتماع الثاني عشر للجنة التعاون الزراعي والمائي ومحضر الاجتماع المشترك بين هذه اللجنة ولجنة التعاون الكهربائي وما تضمنه هذان المحضران حول قضايا المياه وترشيد استخدامها. واستعرض المجلس ما تضمنه محضر الاجتماع الثالث والخمسين للجنة التعاون المالي والاقتصادي ومحضر الاجتماع السابع والعشرين للجنة التعاون التجاري، من توصيات بشأن تذليل معوقات التبادل التجاري وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

وأطلع المجلس على محضر الاجتماع السادس للوزراء المعنيين بشؤون الإسكان وما تضمنه من توصيات حول التعاون في مجال الإسكان، وعلى التقرير السنوي الرابع عشر لهيئة المواصفات والمقاييس بدول المجلس عن العام ١٩٩٨م.

واستمع المجلس إلى عرض من المنسق العام للمفاوضات عن مستجدات وسير المفاوضات والحوار الاقتصادي بين دول المجلس وبين الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، وأطلع على تقرير الأمانة العامة عن الجولة العاشرة من الحوار الاقتصادي بين دول المجلس

والولايات المتحدة الأمريكية والجولة الجديدة من المفاوضات بين دول المجلس وبين الاتحاد الأوروبي بهدف الوصول إلى اتفاق للتجارة الحرة بين الطرفين.

وإذ يرحب المجلس الوزاري بالاجتماع الحادي عشر للمجلس الوزاري المشترك بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي الذي سيعقد في دولة البحرين في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١م، يعبر المجلس عن أمله في التوصل إلى نتائج إيجابية من شأنها الإسهام في سرعة التوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة بينهما، وتعمل على تعزيز التعاون بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي في كافة المجالات.

مكتب براءات الاختراع

وافق المجلس الوزاري على تشكيل لجنة التظلمات في مكتب براءات الاختراعات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنصوص على إنشائها في نظام براءات الاختراع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تختص بالنظر في التظلم من أي قرار صادر عن مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون.

شؤون الإنسان والبيئة

تابع المجلس مسيرة العمل المشترك في الجوانب الثقافية والشبابية والرياضية والاجتماعية والصحية، حيث تضمنت النشاطات متابعة مشروع الترجمة وقضايا حقوق المؤلف والتعاون في مجال الآثار والمتاحف وبرمجة الفعاليات الثقافية المشتركة، وقرار المجلس الأعلى بشأن زيادة فرص العمل للمواطنين وتنقل الأيدي العاملة المواطنة وتغطية التأمينات الاجتماعية لمواطني المجلس العاملين خارج دولهم، وإقرار برامج النشاطات الرياضية والاجتماعية والثقافية والإعلامية. كما تضمنت النشاطات، متابعة الإجراءات الخاصة بمنع انتقال الأمراض الوبائية فيما بين دول المجلس وقضايا الشراء الموحد للأدوية والرسوم الجمركية على التبغ ومشتقاته، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من الندوات وورش العمل.

الشؤون القانونية

أطلع المجلس الوزاري على القرارات التي اتخذها وزراء العدل بدول المجلس في اجتماعهم الثاني عشر في مجال التعاون العدلي والقانوني بشأن الموافقة على مشروع القواعد الموحدة لبدائل السجن وتسميته (وثيقة الرياض للقواعد الموحدة لبدائل السجن)، والقرارات المتعلقة بمشروع النظام (القانون) الموحد للأحداث ومشروع النظام (القانون) الموحد للمحاماة، ومجالات التعاون والتنسيق المشترك، وأخذ علماً بذلك.

الشؤون العسكرية

أطلع المجلس على ما تم من خطوات واجتماعات في ضوء قرارات أصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع في اجتماعهم التاسع عشر، وأعرب عن ارتياحه لما تحقق وأكد على استكمال جميع الجوانب المتعلقة بها.

القضايا السياسية

ناقش المجلس الوزاري تطورات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة بين الكويت والعراق ونتائج احتلاله لدولة الكويت.

عبر المجلس عن استنكاره الشديد وإدانته للخطاب السياسي العراقي الذي عبّر عنه عدد من كبار المسؤولين العراقيين، وما تضمنه من تطاول وتهديد لدولة الكويت والمملكة العربية السعودية.

إن مثل هذه التصريحات من قبل المسؤولين العراقيين لا تساهم في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة. وطالب المجلس الحكومة العراقية الكف عن هذه الحملات والتهديدات وإثبات حسن نواياها، قولاً وعملاً.

وحرصاً من المجلس الوزاري على تهيئة الظروف والأسباب الملائمة لاستتباب وترسيخ الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الخليج، فقد جدد المجلس في هذا الصدد دعوته بضرورة إتمام العراق تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية المعنية لإيجاد حل سريع ونهائي لمشكلة الأسرى والمرهنيين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإعادة كافة الممتلكات الكويتية التي في حوزته، كما طالب المجلس الوزاري العراق بإعادة تعاونه مع الأمم المتحدة لإنهاء المسائل العالقة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل ووسائل المراقبة، ودعا المجلس الوزاري العراق ومجلس الأمن إلى الدخول في حوار شامل لتنفيذ هذه الالتزامات بشكل عادل وشامل على أسس سليمة وصولاً إلى رفع العقوبات.

وأكد المجلس على ضرورة التزام العراق باحترام أمن واستقلال دولة الكويت وسيادتها وسلامتها الإقليمية ودعوته إلى اتخاذ كافة الخطوات الكفيلة بإظهار توجهاته السلمية تجاه دول مجلس التعاون. مما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وجدد المجلس ترحيبه المستمر واستعداده للمشاركة بكل مبادرة إنسانية تساهم في إنهاء المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق مؤكداً عزمه على مواصلة جهود دول المجلس الهادفة إلى رفع تلك المعاناة في إطار القرارات الدولية.

وأكد المجلس على ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

تدارس المجلس الوزاري تكليف المجلس الأعلى له بالنظر في كل الوسائل السلمية المتاحة التي تؤدي إلى إعادة الحقوق المشروعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث طناب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي ما زالت تحت احتلال جمهورية إيران الإسلامية، ورأى بأن رفض إيران للمبادرات السلمية المتعددة لحل قضية الجزر الثلاث والتي كان آخرها جهود اللجنة الثلاثية لا يتفق وما تعلنه إيران عن رغبتها في الحوار وإزالة التوتر ولا يخدم الأمن والاستقرار في الخليج العربي كما أنه يعرقل تطوير العلاقات بين الجانبين، لذا فإن المجلس الوزاري لا زال عاكفا على مناقشة هذا التكليف.

كما يعارض المجلس بشدة توجه إيران نحو بناء مساكن للتوطين في تلك الجزر الثلاث بهدف تغيير تركيبها السكانية والديمغرافية. مما يتعارض مع اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩. ويطالب بوقف إقامة هذه المنشآت.

أكد المجلس مجدداً على تأييد ودعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث طناب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى المحتلة من قبل جمهورية إيران الإسلامية، ورفض استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على هذه الجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة واحتفاظها بكامل حقوقها فيها، وعدم الاعتراف بأية سيادة أخرى غير سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ومياهها الإقليمية وإقليمها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها.

ويدين المجلس التجاوزات والمناورات العسكرية الإيرانية التي تجريها إيران في جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة ومياهها الإقليمية، ومطالبة إيران بالكف عن إجراء هذه المناورات التي تعتبر من الأعمال الاستفزازية التي تهدد الأمن والاستقرار في الخليج العربي وتشكل مصدر قلق بالغ ولا تساعد على بناء الثقة.

كما يؤيد المجلس كافة الخطوات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث بالطرق السلمية انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون. ودعوة جمهورية إيران الإسلامية إلى القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، كونها الجهة المختصة في حل النزاعات الحدودية بين الدول خاصة وأن دولة الإمارات قد أعلنت مسبقاً قبولها بحكم محكمة العدل الدولية في النزاع المذكور. ولقد كانت

محكمة العدل الدولية محل ثقة كثير من الدول في حل خلافاتها الحدودية كما أن إيران لجأت أكثر من مرة إلى محكمة العدل الدولية لنيل حقوقها.

استعرض المجلس الوزاري الممارسات الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، خصوصا التصعيد على المدن والقرى والمخيمات، وسياسة الإغلاق والحصار الاقتصادي والسياسي الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الشقيق المطالب باستعادة حقوقه المشروعة بما فيها حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإذ يعبر المجلس عن شجبه وإدانتة لهذه الاعتداءات والإجراءات الأحادية، فإنه يطالب مجلس الأمن بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من هذه الاعتداءات، ومؤكدا على موقفه الثابتة والمعلنة بشأن إقامة السلام الشامل والعاقل في المنطقة استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

كما يؤكد المجلس على أن السلام الشامل والعاقل لن يتحقق إلا باستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفي هذا الصدد عبر المجلس الوزاري عن استنكاره لتصريحات وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنها مؤخرا بشأن اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل التي تتناقض مع قرارات الشرعية الدولية وخاصة أن الولايات المتحدة راعية لعملية السلام. ويؤكد المجلس مجددا على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية إلى الحدود المعترف بها دوليا بما في ذلك مزارع شبعا وفقا لقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ و ٤٢٦ وإطلاق جميع الأسرى والمخطوفين اللبنانيين في سجون إسرائيل.

ويعبر المجلس عن أمله بأن تؤدي الجهود الدولية المبذولة حاليا وخصوصا دور الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة الجهود السلمية إلى هذا المسار مؤكدا دعمه للمفاوضات الفلسطينية ومناشدا المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود للضغط على الجانب الإسرائيلي ومطالبته بالالتزام بالأسس والمبادئ التي أقرها مؤتمر مدريد للسلام وبما يؤدي إلى إعادة كافة الحقوق العربية المشروعة.

كما جدد المجلس مطالبته المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية. وشدد المجلس على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويعرب المجلس الوزاري عن شكره وتقديره للجهود التي قام بها سعادة اللواء فالخ عبدالله الشطي الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية، أثناء فترة عمله في مجلس التعاون. متمنين له دوام التوفيق، كما يرحب المجلس بسعادة اللواء علي بن سالم المعمرى أميننا عاما مساعدا للشؤون العسكرية لفترة ثلاث سنوات قادمة ابتداء من ٢٠٠١/٤/١م ويتمنى له التوفيق في هذه المهمة.

صدر في مدينة الرياض

٢٢ ذو الحجة ١٤٢١ هـ

الموافق ١٧ آذار/مارس ٢٠٠١م

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ والموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة
بيان من المجلس الوزاري بعد إعلان محكمة العدل الدولية حكمها بشأن الخلاف
الحدودي بين دولة البحرين ودولة قطر

عبر المجلس الوزاري في مستهل أعمال دورته الثامنة والسبعين عن أسى آيات التهاني والتبريكات إلى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين وحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر. بمناسبة انتهاء الخلاف الحدودي بين البلدين الشقيقين مع صدور حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي يوم أمس.

كما أعرب المجلس عن سروره البالغ وارتياحه لهذا الحدث التاريخي الهام الذي سيفتح المجال بشكل كبير لتدعيم أوجه التعاون بين البلدين الشقيقين بما يعكس واقع الروابط الأسرية الواحدة والمصير المشترك ويسهم في تعزيز وتطوير وتنمية العلاقات الأخوية بينهما ويفتح صفحة جديدة مشرقة من الوفاق بين البلدين الشقيقين تهيئة للتلاحم القائم بينهما على كل صعيد وتحقيقا لتطلعات شعبيهما في العيش المشترك القائم على التعاون المستمر لخيرهم جميعا وخير شعوب دول مجلس التعاون.

كما عبر المجلس عن تقديره لقيادتي البلدين الشقيقين على ما بذلوه من جهود مخلصه للتوصل إلى هذا الحل التاريخي، معربا عن ثقته الكاملة بأن ما يتميز به صاحب السمو أميرى البلدين من حكمة واقتدار سيكون لهما الأثر الكبير في تحقيق مصالح بلديهما المشتركة.